

يعزز كفاءة التسوية ويقلل مخاطر الطرف المقابل

هيئة الأسواق تدشن مرحلة نموذج الوسيط المؤهل «CCP» وتمنح أول ترخيص لتقديم خدمة «الوسيط المركزي»

العمل التنظيمية وتيسير الإجراءات لاستقطاب المزيد من الاستثمارات المحلية والدولية مع الالتزام الكامل بضمان الامتثال للمعايير الدولية وأفضل الممارسات. وأوضحت أن دورها المحوري في تعزيز الثقة بالسوق المالي وتحقيق التوازن بين تسهيل الاستثمار والحفاظ على العدالة والشفافية مما يعزز مكانة القطاع المالي كأحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي في دولة الكويت كما يمثل إطلاق هذه المنظومة بداية مرحلة جديدة من الأدوات الاستثمارية والرقمية التي تعزز ثقة المستثمرين وتكرس دور الكويت كمركز مالي إقليمي. وتمتعت الجهود المبذولة في تمكين هذه المبادرة الطموحة التي تشكل ركيزة أساسية في استراتيجية تطوير السوق داعية كل المشاركين في السوق إلى متابعة الإعلانات الرسمية والإطلاع على التحديثات التنظيمية عبر موقعها الإلكتروني.

وأكدت أن هذا التحول التنظيمي يعكس التزامها بتوفير بيئة استثمارية آمنة وعادلة وذات كفاءة تشغيلية عالية تواكب التطورات العالمية وتلبي تطلعات المستثمرين من الأفراد والمؤسسات ومن المتوقع أن تساهم هذه الخطوة في تعزيز ثقة المتعاملين وترسيخ مكانة السوق الكويتي كوجهة مالية إقليمية موثوقة. وقالت (أسواق المال) إن هذه المبادرة تساهم أيضاً في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للهيئة التي تركز على تنمية أسواق المال وتنوع وتطوير أدواتها الاستثمارية مع السعي للتوافق مع أفضل الممارسات العالمية وجذب الاستثمارات وتعزيز الشفافية وحماية حقوق المستثمرين بما يدعم رؤية (كويت جديدة 2035) الهادفة إلى تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري جاذب للاستثمار ويساهم في التنمية الاقتصادية المستدامة. وأشارت إلى استمرار جهودها في تحسين بيئة



هيئة أسواق المال

- التحول الجديد يدعم أهداف "كويت جديدة 2035" كمركز مالي وتجاري إقليمي
- انطلاق أكبر نقلة تنظيمية في السوق المالي الكويتي منذ الثمانينات
- جهود مكثفة لتعزيز الامتثال للمعايير الدولية وجذب الاستثمارات الأجنبية

عن تفعيل آلية الحسابات المرتبطة بالتداول عبر البنوك المحلية مما يعمد

الكويت وشركات الوساطة والاستثمار وشركة المقاصة استعداداً لإطلاق الجزء الثاني من المرحلة الثالثة من برنامج تطوير منظومة سوق المال الذي يهدف إلى تطوير البنية التحتية للسوق ورفع مستوى الحوكمة وتقليل المخاطر وتعزيز ثقة المستثمرين. وأوضحت أن (الوسيط المركزي) يشكل تحولا نوعيا في منظومة ما بعد التداول إذ يعزز كفاءة عمليات التسوية وإدارة الضمانات وتقليل مخاطر الطرف المقابل مما ينعكس إيجاباً على سيولة السوق واستقراره كما يتيح هذا النشاط فرصاً لتوسيع نطاق المنتجات والخدمات المالية ويوفر بيئة أكثر أماناً واستقراراً للمستثمرين المحليين والدوليين. وذكرت أن المرحلة التحضيرية شهدت تنسيقاً مكثفاً بين الهيئة والقطاع المصرفي لضمان تكامل الأنظمة الفنية وتحقيق جاهزية التقنية المطلوبة لحركة الأموال وتنفيذ الأوامر وأسفر هذا التعاون

أعلنت هيئة أسواق المال الكويتية تدشين مرحلة نموذج الوسيط المؤهل (CCP) ومنح أول ترخيص لنشاط وكالة المقاصة لتقديم خدمة (الوسيط المركزي) ضمن أكبر نقلة نوعية تشريعية وتنظيمية منذ تنظيم السوق المالي في الكويت مطلع ثمانينيات القرن الماضي. وقالت الهيئة في بيان صحفي أمس الأربعاء إن هذه المبادرة تأتي ضمن جهودها المستمرة لتطوير الإطار التنظيمي والرقابي وتعزيز تنافسية السوق إقليمي ودولياً مشيرة إلى منح موافقات مبدئية لتسع شركات وساطة لمزاولة نشاط (الوسيط المؤهل) إلى جانب إصدار أول ترخيص من نوعه لمزاولة نشاط (الوسيط المركزي) وهو نشاط جديد غير مسبوق في السوق. وأضافت أن هذا التحول جاء بعد تنسيق دقيق وشامل بين الهيئة ومختلف الأطراف ذات العلاقة ممثلة في بنك الكويت المركزي والبنوك المحلية وبورصة

بهدف توسيع شبكة تعاونها وفقاً للمعايير الدولية

«التحريات المالية» توقع مذكرة تفاهم مع نظيرتها الهندية لتعزيز التعاون الثنائي في تبادل المعلومات



بعد توقيع مذكرة التفاهم



حمد المكراد مع ممثل وحدة التحريات المالية الهندية أثناء توقيع مذكرة التفاهم

عن الجانب الهندي مانيش هرات وبحضور عدد من ممثلي الوحدتين. وتم توقيع المذكرة عقب الاجتماع العام الـ31 لمجموعة (إيجمونت) والذي يعقد في لوكسمبورغ خلال الفترة من 6 إلى 11 يوليو الحالي ويشهد مناقشة أبرز التحديات والاتجاهات الحديثة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب إلى جانب عقد عدد من اجتماعات فرق العمل الفنية والإقليمية حيث شكلت اللجنة مناسبة لتعزيز الحوار وتبادل أفضل الممارسات بين وحدات التحريات المالية الأعضاء.

المكراد : خطوة متقدمة نحو تعزيز التعاون الاستخباراتي لحماية النظام المالي الوطني والعالمي الكويت تؤكد التزامها بمحاربة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

من وحدات التحريات المالية الأعضاء في مجموعة إيجمونت مؤكداً التزام وحدة التحريات المالية الكويتية بدعم الجهود العالمية الرامية في حماية النظام المالي من الاستغلال غير المشروع. ووقع مذكرة التفاهم رئيس وحدة التحريات المالية الكويتية الدكتور حمد المكراد في حين وقعها

المعايير وتعزيز قدرات التحليل الفني وبناء الشراكات مع الوحدات وتمويل الإرهاب ويؤكد حماية النظام المالي الوطني والعالمي من أي استغلال غير مشروع. وذكر أن توقيع هذه المذكرة يأتي في إطار حرص وحدة التحريات المالية الكويتية على توسيع شبكة تعاونها الدولي مع نظيراتها

بدعم الشراكات الدولية في مواجهة التحديات المشتركة المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب ويؤكد دور وحدة التحريات المالية الكويتية الفاعل ضمن مجموعة (إيجمونت). وأوضح أن الأولوية في المرحلة المقبلة تمثل في توسيع نطاق التعاون الدولي ورفع كفاءة تبادل المعلومات وفقاً لأعلى

وقعت وحدة التحريات المالية الكويتية أمس الأول الثلاثاء مذكرة تفاهم مع وحدة التحريات المالية الهندية بهدف تعزيز التعاون الثنائي في تبادل المعلومات المالية وفقاً للمعايير الدولية.

وقال رئيس وحدة التحريات المالية الكويتية الدكتور حمد المكراد في تصريح لـ (كونا) إن هذا التوقيع يمثل خطوة متقدمة نحو تعزيز التعاون الثنائي في مجال تبادل المعلومات الاستخباراتية وأيضاً. وأضاف المكراد أن هذا التعاون يعكس التزام دولة الكويت الراسخ

في إنجاز يجسد الرؤية الاستراتيجية للشركة «متكو» تحصد جائزة أسرع مزود لحلول الأمن السيبراني نمواً لعام 2025



عبد الأمير المسقطي

وبهذه المناسبة قال الرئيس التنفيذي الإقليمي للشركة، عبد الأمير المسقطي، إن هذا التكريم يعكس التزام «METCO» الراسخ بمواكبة التحديات السيبرانية المتجددة، وتقديم حلول ذكية وموثوقة في مجال الأمن السيبراني، تمكن العملاء من حماية أعمالهم بكفاءة اليوم وفي المستقبل. وأضاف المسقطي أن فوز METCO بجائزة أسرع مزود لحلول الأمن السيبراني نمواً لعام 2025، يمثل شهادة عالمية على جهود فريق العمل المتواصلة في تقديم حلول أمن سيبراني متقدمة وموثوقة ، مؤكداً أن هذا الإنجاز يعد ثمرة عمل جماعي متكامل، والتزام لا يتزعزع تجاه الابتكار، وتطوير الكوادر، والاستثمار في أحدث التقنيات لحماية العملاء من التهديدات المتزايدة في الفضاء الرقمي. اشار الى أن "METCO" تؤمن بأن الأمن السيبراني ليس مجرد خدمة، بل هو شريك أساسي في استقرار واستدامة الأعمال ، مؤكداً على حرص الشركة على أن تكون في طليعة مواجهة، عبر تقديم حلول ذكية، مرنة، وقابلة للتطور، لتلبي احتياجات الحاضر وتستشرف تحديات المستقبل.

حصلت شركة "METCO" جائزة أسرع مزود لحلول الأمن السيبراني نمواً لعام 2025 من قبل جوائز التمويل الدولية (In-ternational Finance Awards) المرموقة، في إنجاز يجسد الرؤية الاستراتيجية للشركة، ونموها المتسارع، وقيادتها المتميزة في مجال الأمن السيبراني. وتمنح جوائز التمويل الدولية من قبل مجلة International Finance البريطانية، وتسلط الضوء على التميز والابتكار في مختلف القطاعات عالمياً، مع تركيز خاص على الأسواق الناشئة، وتشمل الجوائز قطاعات مثل الطاقة، النفط والغاز، الاتصالات، الإنشاءات، المرافق العامة، الموانئ والشحن، الطيران، الرعاية الصحية والتكنولوجيا الصحية مُحفّية بالشركات والقيادات التي تُشكل مستقبل الأعمال عالمياً. وقالت الشركة في بيان صحفي أنها تواصل ريادتها في تقديم حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الكويت والإمارات والسعودية وعمان والعراق منذ تأسيسها عام 1978، حيث تميزت بتوفير تقنيات مبتكرة تستشرف المستقبل وتدعم التحول الرقمي في أبرز قطاعات المنطقة .

باستخدام أساليب التحسين الوراثي والمعلومات الحيوية

«برنامج تطوير الثروة الحيوانية والسمكية» يعلن خططا لرفع إنتاج حليب الأبقار

الحليب تُعتبر ذات كفاءة اقتصادية، حيث يساهم البرنامج حسب خطته المستقبلية إلى إحلالها تدريجياً على مدار 5 سنوات ضمن خطط تجديده وتحسين القطيع. كما تشير بيانات البرنامج الوطني لتطوير الثروة الحيوانية والسمكية إلى أن إنتاجية الأبقار من الحليب في المملكة تختلف بين شركات الألبان اعتماداً على إدارة القطيع، والتغذية، والعوامل الأخرى المتعلقة بالتحسين الوراثي. ويقدّر عدد الأبقار الحلوب في المملكة بنحو 250 ألف بقرة، ويبلغ متوسط إنتاج الحليب لكل بقرة سنوياً أكثر من 11 ألف طن سنوياً، أي ما يعادل نحو 30 إلى 35 كجم يومياً.



حليب الأبقار

وبحسب تقديرات البرنامج، فإن الأبقار الأقل إنتاجاً والتي تغطي ما بين 20-25 لتراً من

بالمعامل البوراثية، خاصة في ما يتعلق بضعف المناعة، وأمراض الضرع، ومشكلات النمو والخصوبة.

إلى الكشف المبكر عن الأمراض التي تصيب الأبقار لنحو 40% إلى 70% من التهديدات الصحية المرتبطة



استخدام أساليب التحسين الوراثي

المزمنة مثل التهاب الضرع والتهجد ومشاكل الخصوبة. وتهدف مبادرة توطين اختبارات التحسين الوراثي

والمشاكل المرتبطة بالإنتاج بنسبة تصل إلى 60%، عبر استبعاد الحيوانات الحاملة للجينات المرتبطة بالأمراض

ويُتوقع البرنامج أن يساهم اختبارات التحسين الوراثي في خفض معدلات الإصابة بالأمراض الوراثية

أعلن البرنامج الوطني لتطوير الثروة الحيوانية والسمكية عن خطط جادة لزيادة إنتاج الحليب من الأبقار باستخدام أساليب التحسين الوراثي والمعلومات الحيوية على مدى 5 سنوات قادمة، وذلك عن طريق تقنية الترميز الجيني التي تعتمد على اختيار أفضل الأبقار المحسنة وراثياً، بهدف تحقيق نتائج ملموسة تساهم في دعم السوق بمزيد من الإنتاجية العالية. وأكد البرنامج أن الترميز الجيني يمكن أن تحسن إنتاجية القطيع بنحو 25% إلى 90% من القطيع الحالي، وذلك من خلال الانتخاب الوراثي للأبقار الحاملة للجينات الميزة بإنتاجية وصحة عالية.